



Secular Trends in Islamic Society and Their Stance on Religion: A Critical Analytical Study

Abdul-Aziz Al-Sawafi

PhD in Interpretation and Qur'anic Sciences, Al-Mustafa International University, Iraq.

E-mail: a.alsawafi@aldaleel-inst.com

Abstract

This paper addresses different trends of secularism within Islamic societies and articulates their perspectives on religion, including the justifications and arguments they advance for the necessity of excluding religion from the organization and governance of society and the state, along with an analysis and critique of these positions. The study aims to examine the nature of the role secularism plays in drawing people near or away from religion in Islamic societies. The nature of the research required a descriptive inductive approach to identify various forms or levels of secularism in these societies and employs a critical analytical method to examine and challenge these levels, as well as the justifications they offer for their stance on religion. As it relied on an inferential approach to describe and analyze the secular phenomenon, to infer the necessary insights for comprehending its effects, causes, and manifestations. Some core conclusions have been reached, the most important of which is that there are multiple types and levels of secularism in Islamic countries, but they all share one central idea: the exclusion of religion from social, political, and economic matters. The study further concludes that separating the need for religion in personal and individual matters, from its relevance in social, political, and economic affairs, has no rational basis, as the rational judgment here is endorsed by scriptural evidence. The fundamental reason for the failure of secular experiments in contemporary Islamic societies is that external solutions do not resolve internal crises and are incompatible with the cultural fabric of society.

Keywords: Trends, Secularism, Islamic Society, Religion, Separation of Religion from State.

Al-Daleel, 2024, Vol. 7, No. 2, PP. 153-179

Received: 10/07/2024; Accepted: 12/08/2024

Publisher: Al-Daleel Institution for Doctrinal Studies

©the author(s)



التوجهات العلمانية في المجتمع الإسلامي وموقفها من الدين.. دراسة تحليلية نقدية

عبد العزيز الصوافي

دكتوراه في التفسير وعلوم القرآن، جامعة المصطفى العالمية، العراق.

البريد الإلكتروني: a.alsawafi@aldaleel-inst.com

الخلاصة

تتناول هذه المقالة التوجهات المختلفة للعلمانية في المجتمعات الإسلامية، وبيان موقفها من الدين والتبريرات والحجج التي تطرحها في تبنيها لضرورة إبعاد الدين عن تنظيم المجتمع وإدارة الدولة، مع تحليل ونقد تلك المواقف. ويهدف هذا البحث إلى بيان طبيعة دور العلمانية في المجتمعات الإسلامية في إبعاد أو تقريب الدين في نفوس أبنائه. وقد اقتضت طبيعة البحث اتباع المنهج الوصفي الاستقرائي في تشخيص أصناف العلمانية الموجودة في مجتمعاتنا الإسلامية أو مستوياتها، والمنهج التحليلي النقدي في تحليل مستويات العلمانية، ونقد التبريرات والحجج التي تطرحها في تبرير موقفها من الدين. كما اعتمدت على المنهج الاستنباطي بوصف الظاهرة العلمانية وتحليلها لاستنباط ما يلزم لفهم آثارها ومسبباتها ومظاهرها. وتمّ التوصل إلى جملة من النتائج الأساسية من أهمها: إنّ هنالك عدّة أصناف ومستويات للعلمانية في البلدان الإسلامية، لكنّها كلّها تلتقي بنقطة جوهرية واحدة، وهي عدم السماح للدين بالتدخل بالمسائل الاجتماعية والسياسية والاقتصادية. وتمّ التوصل إلى أنّ الفصل بين الحاجة إلى الدين في الأمور الشخصية والفردية وعدم الحاجة إلى الدين في الأمور الاجتماعية والسياسية والاقتصادية لا يوجد له مسوّغ عقلي؛ ويؤيد حكم العقل هذا النقل أيضًا. وإن السبب في فشل كلّ التجارب العلمانية في واقع مجتمعاتنا الإسلامية المعاصرة منشؤه الأساسي أنّ كلّ الحلول الخارجية لا تعالج الأزمات الذاتية ولا تتلاءم مع ثقافة المجتمع.

الكلمات المفتاحية: التوجهات، العلمانية، المجتمع الإسلامي، الدين، فصل الدين عن الدولة.

مجلة الدليل، 2024، السنة السابعة، العدد الثاني، ص. 153 - 179

استلام: 2024/07/10، القبول: 2024/08/12

الناشر: مؤسسة الدليل للدراسات والبحوث

© المؤلّف -



المقدمة

بدأت العلمانية في العالم الإسلامي بوصفها أفكاراً مارقةً، ثم تحولت بمرور الأيام إلى واقع يملأ حياة المجتمعات الإسلامية، ويشمل مناحي عديدة منها، وأصبح الإسلام في نظر غير قليل من المسلمين في مرتبة الديانة المسيحية في الغرب، من حيث إنّه علاقة روحية محصورة في المسجد فحسب، مثلما أصبحت المسيحية محصورة في الكنيسة.

إنّ نشأة العلمانية جاءت ملائمةً لظروف المجتمع الغربي، مثل تحريف الكنيسة للدين، وطغيان رجال الكنيسة، حتّى وصل بهم الأمر لإصدار صكوك للغفران، كذلك إقامة محاكم التفتيش التي تحكمت حتّى في تفكير الناس!

فالعلمانية نشأت في الغرب؛ لأن المسيحية الحالية تفصل بين الدين والدنيا، فقد نسبوا للمسيح عليه السلام أنّه قال: «أَعْطُوا مَا لِقَيْصَرَ لِقَيْصَرَ وَمَا لِلَّهِ لِلَّهِ» [إنجيل مرقس، 12: 17].

أمّا الإسلام فهو دين ودنيا، عبادة ودولة، نظام شامل للحياة، لا فصل فيه للروحي من الزماني. كما أنّ المسيحية في أوروبا عارضت العلم والعلماء واستبدت بالبشر؛ لذلك ثار عليها الناس، أمّا الإسلام فهو دين العلم والوحي، وليس فيه كنيسة وإكليروس؛ لذلك كلّه لا حاجة عند المسلمين للعلمانية.

يزعم أتباع العلمانية أنّ الحكومات الغربية العلمانية تهتمّ بشعوبها وتسعى لتحقيق العدالة الاجتماعية والاقتصادية فيها، ومن جهة أخرى يردّدون شبهةً مفادها: أنّ جميع الحكومات التي كانت ومازالت تحكم الناس باسم الدين هي حكومات فاشلة في إدارة مجتمعاتها. وإن هذا سبب كافٍ لاستنساخ علمانية تلك الحكومات الغربية، ودليل على عدم جدوى حاكمية الدين على شؤون المجتمع، وأنّ الدين في جوهره هو مجرد علاقة شخصية بين العبد وربّه، وأنّه لا موجب للمطالبة بتنظيم الدين للمجتمع حتّى لو كان من دون وجود دولة إسلامية، بواسطة دولة تحترم قوانين الإسلام وتشريعاته في الجانب الاجتماعي؛ لأنّ مثل تلك الدولة لا يسمح لأحد بمخالفة مقولاتها؛ لأنّها مقدّسة، وفي النهاية هي في واقعها اجتهادات بشرية، كما هي الدولة العلمانية. وعليه فالمسار الصحيح لتطوير مجتمعاتنا الإسلامية عند أصحاب هذه الشبهة هو علمنة الدولة، وليس تطبيق الدين في شؤون المجتمع.

غالبًا ما تثار شبهة أنّ الدول العلمانية تطوّرت عندما عزلت الدين عن الدولة، وأنتجت نموذجًا سياسيًا علمانيًا ناجحًا من قبل الملحدّين واللا دينيين والمستشرقين بأن زعموا عجز

الإسلام عن تأسيس الدول الناجحة.

هذه الشبهة طرحها أرنست رينان (Ernest Renan) في محاضرة شهيرة أقيمت في جامعة السوربون عام 1883 تحت عنوان: "الإسلام والعلم".

[Ernest Renan, L'Islamisme et la science, conférence faite à la Sorbonne, le 29 mars 1883 Calmann-Lévy 1883]

وللإجابة على هذه الإشكالية لا بدّ في البداية من بيان معنى العلمانية، وما هي أصنافها أو مستوياتها الأساسية في مجتمعاتنا الإسلامية. وهذا ما يقودنا للتمييز بين أنواعها وبما يجعل نقدنا لها نقدًا موضوعيًا بعيدًا عن منطق التعميم والشمولية.

لقد جاءت خطة البحث في مقدّمة وتمهيد وأربعة مباحث وخاتمة، تناولت في المبحث الأوّل تعريف العلمانية وبيان أنواعها، وفي المبحث الثاني تناولت أسباب انتقال العلمانية إلى البلاد الإسلامية، وفي المبحث الثالث نقد التوجهات العلمانية في المجتمع الإسلامي، ثمّ عرضت بعد ذلك لأهمّ النتائج والمقترحات.

المبحث الأوّل: بحوث تمهيدية

المطلب الأوّل: معنى العلمانية

يُلاحظ أنّ مفردة العلمانية (Secularism) لا توجد في المعاجم القديمة؛ لأنّها من المفردات الحديثة وإنّما يمكن أن نجدها في بعض المعاجم الحديثة.

ولقد دار سجال فكري حول مصدر الاشتقاق اللغوي لمصطلح "علمانية"، هل هي بفتح أوّل حروفها، فتكون لغةً مشتقّةً من "العالم" فتكون العلمانية، أم بكسر أوّل حروفها، فتكون مشتقّةً من "العلم" فتكون "العلمانية"؟

والصحيح هو الرأي الأوّل لفظًا ودلالةً.

أمّا لفظًا فقد وردص في "المعجم الوسيط": «"العلماني" نسبة إلى "العلم" بمعنى "العالم"، وهو خلاف الديني أو الكهنوتي» [إبراهيم مصطفى، المعجم الوسيط، ج 2، ص 624].

«وعلماني (مفردٌ): اسم منسوب إلى علم على غير قياس، بمعنى عالم، غير ديني، يعنى بشؤون الدنيا فقط، ويعتقد بفصل الدين عن الدولة» [أحمد مختار عمر، معجم اللغة العربية المعاصر، ج 2، ص 1545].

وقد أدلى محمّد مهدي شمس الدين برأي يؤيد فيه استخدام الكلمة بفتح العين (عَلَمانية)

لا بكسرهما (علمانية)؛ لأنها مشتقة من العالم، وليس من العلم بحسب ترجمة المصطلح في اللغات الأوربية، وإن اشتقاقها من العلم خطأ فاحش، وهو من وسائل الخداع والتمويه؛ لتكون انطبعا لدى الإنسان الساذج أنّ هذه الدعوة تتصل بالعلم وتنبع منه. [انظر: شمس الدين، العلمانية.. تحليل ونقد، ص 87]

وبهذا يتبين أنّ العلمانية في اللغة تدلّ على ما ليس دينيًا.

وأما دلالة فإنّ مصطلح العلماني هو مصطلح غربي، وهو ترجمة لكلمة (secularism)؛ ولذا فهو مصطلح ظهر ونشأ في الغرب، فلا بدّ من الرجوع إلى معاجم المصطلحات الغربية لفهم معناه الاصطلاحي.

ولقد كفتنا القواميس المؤلفة في البلاد الغربية - التي نشأت فيها العلمانية - عناء البحث والتنقيب.

وبالبحث في تلك المعاجم نجد أنّها قد عرفت بتعاريف كثيرة يدور معناها حول "غير ديني" أو "غير كهنوتي" أو "دنيوي" في مقابل الأخرى أو "الديني". وتفصيل ذلك:

العلمانية (Secularism): «ما يهتمّ بالدنيوي أو العالمي كمعارض للأمور الروحية، وبالتحديد هي الاعتقاد بالدنيويات» [معجم اللغة البريطانية العالمية، ج 2، مادة علمانية، ص 1138]. وتقول دائرة المعارف البريطانية: «هي حركة اجتماعية تهدف إلى صرف الناس عن الاهتمام بالآخرة إلى الاهتمام بالحياة الدنيا وحدها» [محمد قطب، مذاهب فكرية معاصرة، ص 445].

فالمعنى الصحيح لترجمة كلمة "العلمانية" هي "اللا دينية" أو "الدنيوية" وليس المعنى ما يقابل الأخرى فحسب، بل بمعنى ما لا صلة له بالدين، يتّضح ذلك ممّا تورده دوائر المعارف الأجنبية للكلمة.

ومن هنا يتّضح أنّه لا علاقة لكلمة "العلمانية" بالعلم، وإنّما علاقتها قائمة بالدين على أساس سلبي، وهو نفي الدين عن مجالات الحياة: السياسية والاقتصادية والاجتماعية والفكرية.

غير أنّ هذا المفهوم للعلمانية تقلّص كثيرًا عند مفكرين آخرين ليصبح معناه فصل الدين عن الدولة (separation of church and state)، وهو من أكثر التعاريف شيوعًا سواء في الغرب أو في الشرق، وهو يعني «فصل المؤسسات الدينية (الكنيسة) عن المؤسسات السياسية (الدولة)». وبذلك تحصر العلمانية في المجال السياسي وربّما الاقتصادي فحسب. [المسيري،

وهنا ينبغي التمييز الدقيق بين العلمانية (Secularism) والعلمنة (Secularization) فالعلمانية - وهي ما يهمننا بحثه - هي عبارة عن مدرسة أو أيديولوجيا تتمتع بأصول ومبادئ وأسس معرفية فلسفية تركّز على فصل الدين عن الدولة أو الحياة. وأمّا العلمنة فهي عقلنة الأمور بالاعتماد التام على العلوم التجريبية والعقل الأداتي والخبرات البشرية في معالجة القضايا وحلّ المشاكل وتلبية متطلّبات البشر الدنيوية.

المطلب الثاني: التوجهات العلمانية في المجتمع الإسلامي

تختلف دوافع العلمانيين الداعين إلى فصل الدين عن تنظيم المجتمع والدولة بحسب نظرتهم لحقيقة الدين وماهيته والغرض منه إلى قسمين أساسيين: [المسيحي، العلمانية الجزئية والعلمانية الشاملة المجهز، ص 220]

القسم الأول: العلمانية المفرطة (الشاملة): وهي علمانية متطرّفة تنكر الدين كليّةً؛ لأنّها تفصل القيم الأخلاقية الدينية وتعاليم الدين عن الحياة في جانبيها العام والخاص ونزع القداسة عنهما، ولا تؤمن بأيّة مطلقات أو كليّات.

وهذا القسم دافعه لا ديني محض يعتقد بعض من يحمل فكرًا إلحاديًا مفاده أنّ الدين - معاذ الله - أسطورة وخرافة؛ ولذا فإنّ مثل هؤلاء يعترضون على تحكيم الدين في مطلق جوانب الحياة الفردية والاجتماعية، ويزعمون أنّ خلط الاجتماع والسياسة والاقتصاد والتعليم والتربية بالدين كخلط المعلوم بالمجهول صحّته، وكخلط الحقّ بالباطل، وهذا ما سيقود إلى الفشل وعدم الانسجام.

القسم الثاني: العلمانية المعتدلة (الجزئية): وهي علمانية لا تنكر وجود الله، وتؤمن به إيمانًا نظريًا، لكنّها تنكر تدخّل الدين في شؤون الدنيا الاجتماعية، وتنادي بعزل الدين عن المجتمع. وبالتالي فإنّها تعدّ الدين مجرد علاقة روحية محصورة في المسجد أو الكنيسة، ولا علاقة له بشؤون الحياة العامّة والخاصّة، بحيث لا يكون له أيّ دور في توجيه الإنسان وتثقيفه أو تربيته. فالعلمانية إذن هدفها الأعظم إبعاد مبادئ الدين الإسلامي أو مطلق الأديان عن حياة الإنسان العملية العامّة. وهي عبارة عن مجموعة من المعتقدات التي تُشير إلى أنّه لا يجوز أن يُشارك الدين في المجالات السياسيّة والاجتماعيّة والتعليميّة والتربوية للدول.

وهذا التوجّه العلماني بالرغم من أنّه يعترف بالدين ويعتبره حقًا، ولكنّهم يتفقون على ضرورة فصل الدين عن إدارة النظام الاجتماعي، وأكثر الأنظمة الحاكمة اليوم في بلاد المسلمين هي أنظمة علمانية من هذا النوع.

المبحث الثاني: عوامل انتقال العلمانية إلى المجتمعات الإسلامية ووسائلها

والمقصود من العوامل هاهنا الأسباب التاريخية لانتقال العلمانية إلى العالم الإسلامي، وأما الوسائل فالمقصود منها الجهات التي مارست دور نشر العلمانية وترويجها في تلك المجتمعات.

المطلب الأول: عوامل انتقال العلمانية إلى المجتمعات الإسلامية

قبل بيان أهم تلك الأسباب لا بدّ من الالتفات إلى أنّ الأسباب التي أدّت إلى بروز العلمانية في المجتمع الغربي، لم يكن لها وجود البتّة في الشرق الإسلامي، فالدين الإسلامي ليس كالنصرانية المحرّفة، وموقف الإسلام من العلم ليس موقفاً مصادماً للعلم كموقف الكنيسة، كما أنّ الإسلام دين عقيدة وشريعة استوعبت مجالات الحياة وحكمتها، في حين أنّ النصرانية المحرّفة خالية إلى حدّ كبير من المجال التشريعي، فهي جانب روحي أخلاقي، وعليه فمن الطبيعي أن يبحث الناس على تشريعات تسدّ ذلك النقص وتنظّم حياتهم وسلوكهم، وهو ما لم يجدوه في النصرانية المحرّفة، والسؤال الذي يفرض نفسه هنا أنّه ما دامت الأسباب التي أدّت إلى ظهور العلمانية في الغرب لم يتوافر ولو بعضها في الشرق الإسلامي، فلماذا انتشرت العلمانية في المجتمع الإسلامي، ولماذا تفرض ونساق إليها.

هنا تبرز عدة عوامل رئيسية ساعدت على انتقال الفكر العلماني إلى المجتمع الإسلامي منها ما كان بتخطيط مسبق ومنها ما كان بغير تخطيط مرسوم ومسبق، أهمّها:

أ- نهضة أوروبا مع بداية ظهور العلمانية

تزامن قيام النهضة العلمية الغربية في العصر الحديث، وما نتج عنه من حضارة ماديّة مع بروز العلمانية، والتي رأت حبس الدين في الكنائس وإبعاده عن الحياة، وأمام هذه النهضة الماديّة ظنّ بعض أبناء المسلمين الذين انبهروا بالواقع المادي الغربي أنّ الدين يجب أن يكون حبيساً في المساجد ودور العبادة، وأن يكون في ضمير الفرد فقط؛ لذا كان الصراع محتدماً بين الفكر المادي صاحب الجذور والمناهج العلمانية وبين المجتمعات الإسلامية.

وأمام هذه المواجهة وقع بعض أبناء المسلمين فريسةً لهذا التقدّم المادي والتقني، فقد ظنّوا بدينهم غير الحقّ، متناسين أنّ المسيحية في أوروبا لما عارضت العلم والعلماء واستبدّت بالبشر ثار الناس عليها وقاموا بتهميشها وحصرها بالجوانب الفردية والعبادية المحضة.

ويذهب شمس الدين إلى أنّ بداية انتصار العلمانية في أوروبا ترافقت مع انطلاقة أوروبا في هجومها الاستعماري على العالم الإسلامي. مشيراً بذلك إلى احتلال إندونيسيا عام 1602،

والهند عام 1857 بعد قرنين من الحكم غير المباشر، والحملة الفرنسية على مصر (1798 - 1801) ثم على الجزائر عام 1857. [انظر: شمس الدين، العلمانية، ص 83]

ب- تخلف المجتمعات الإسلامية الحديثة

إنّ انتشار التخلف في العالم الإسلامي في العصور الحديثة، وإن كان قد جاء على كلّ ناحية في شؤون الأمة الإسلامية؛ إلا أنّه لا جذور متأصلة له في جميع النواحي، وليس أصيلاً في ثقافتها أو عقيدتها. وإتّما هو وضع طارئ أملتّه الأحداث والخطوب التي مرّت بها بعد مسيرة عامرة في قيادة البشرية، وتقدّم ورقّي لم يشهد له العالم نظير، أفاضت به على الحضارة العلمية لم نجد لها مثيلاً في الغرب، فلم تترك جانباً إلا وكان للعلم الإسلامي أثر فيها.

فالإسلام دين تدعو مبادئه إلى التقدّم والحضارة، بل وكانت سبباً لقيام النهضة الأوربيّة وامتدادها إلى العصر الحديث. وهذا القول لا يقول به بعض المفكرين المسلمين فحسب، بل ذهب إليه كبار المستشرقين والمفكرين الغربيين

ومن أبرزهم المستشرقة الألمانية الدكتورة زيغريد هونكه (Sigrid Hunke) في كتابها "شمس العرب تسطع على الغرب" [انظر: هونكه، شمس العرب تسطع على الغرب، ص 369]، والمفكر الفرنسي غوستاف لوبون (Gustave Le Bon) في كتابه "حضارة العرب" [لوبون، حضارة العرب، ص 586]. حتّى قال أحد مفكرهم: «ولمّا رأى الغرب اللاتيني ازدهار الحضارة الإسلامية في العصور الوسطى انبهر بها وراح يتقبّل الفكرة القائلة بأنّ الحضارة تفيض من الشرق إلى الغرب» [جرونيباوم، حضارة الإسلام، ص 87].

ج- الهزيمة النفسية لدى المسلمين

أعقب الاحتلال العسكري الغربي للبلدان الإسلامية، ثمّ إسقاط الدولة العثمانية هزيمة نفسية خطيرة؛ فترسّب في نفوس المسلمين أنّ الغالبين هم الأعلى بما يحملون من حضارة ماديّة أوتوا أسبابها؛ إذ «إنّ المغلوب مولع أبداً بالاقتداء بالغالب في شعاره وزيّه ونخلته وسائر أحواله وعوائده» [ابن خلدون، تاريخ ابن خلدون، ج 1، ص 147].

د- الغزو الفكري

فقد جاءت طلائع الغزو الفكري الغربي متعدّدة الشعارات، متباينة التوجهات، عليها من البهرجة والبريق ما يكفي لتضليل وإغراء أمة منبهرة مهزوزة؛ رافعة شعار الحرّية وفلسفة التطوّر واللا دينية، وغيرها من المسمّيات، وسرت عدوى هذا الغزو الفكري سريان

النار في الهشيم، بعد أن تغلغت في العقول والقلوب. وقد حاول هذا الغزو الفكري سلخ المسلمين من دينهم في كل مجالات الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية، فجاءت العلمانية كمظهر من مظاهره التي تبغي فعل ذلك. [انظر: الحوالي، العلمانية، ص9]

المطلب الثاني: وسائل نقل العلمانية إلى البلدان الإسلامية

بعد الحديث عن العوامل التي أدت إلى انتقال العلمانية إلى المجتمعات الإسلامية يأتي الحديث عن أبرز الجهات التي حملتها إلى المجتمع الإسلامي والتي تمثلت في عدة مراكز من أهمها ما يلي:

أ- المستشرقون

لقد كان للمستشرقين الدور الأكبر في نشر العلمانية في المجتمعات الإسلامية، وينقسم المستشرقون العلمانيون بحسب الاستقراء إلى فئات مختلفة، فمنهم فريق من المرتزقة الذين جندوا دراساتهم وبحوثهم في خدمة المصالح الغربية الاقتصادية والسياسية والاستعمارية. وفريق منهم تعرض للإسلام باسم البحث العلمي، ولكنهم انحرفوا عن جادة الصواب؛ لأنهم من الحاقدين والبعيدين عن النزاهة العلمية، فكتابات الكثير منهم مليئة بالافتراءات على الإسلام وبث الشبهات عند المثقفين والعامة، وهدفهم هو التشكيك في دين الإسلام، بكل ما يشتمل عليه من عقيدة وشرعية وأخلاق. وهناك فريق من المستشرقين التزم في دراسته للإسلام بالموضوعية والنزاهة العلمية وأنصف الإسلام والمسلمين، وقد أدى الأمر ببعضهم إلى اعتناق الإسلام.

ب- المبشرون

لقد كان المبشرون من الوسائل المهمة في نقل العلمانية إلى المجتمعات الإسلامية؛ إذ إن غاية التبشير زعزعة إيمان المؤمن بالإسلام وسلب العقيدة الصافية النقية منه، بهدف تهنيئته لقبول ما يريدون التبشير له من عقيدة.

وغاية التبشير الحقيقية هي التي أعلنها القس زويمر في مؤتمر القدس التبشيري 1935 إذ ذكر أنه ليس غرض التبشير تنصير المسلم وإثما جعله مخلوقاً لا صلة له بالدين. [انظر: أحمد فرج، جذور البلاء، ص275]

ج- المبعوثون إلى البلدان الغربية

ويعتد بعض هؤلاء من أبرز أبناء المسلمين الذين انبهروا بالعلمانية الموجودة في المجتمعات

الأوربية، فعادوا محملين بالأفكار العلمانية، فظنوها ماءً وما هي إلا كسراب بقيعة. وقد شهدت العشرينات من القرن الماضي أعنف موجة ثقافية وأكملت هذه المجموعة من الجيل الناشئ مجهودات بعثات التبشير، والبعثات العلمانية التي كانت تعمل في الأقليم منذ بضع سنوات. [انظر: أحمد فرج، جذور العلمانية، ص 71 و 72].

د- رواد الفكر العلماني من العرب والمسلمين

منذ نشأة الحركة العلمانية في المنطقة العربية في أواخر القرن التاسع عشر، كان العلمانيون الأوائل من العرب الليبراليين وغير المسلمين، أو حتى من أولئك الذين شكّلوا جيلاً لاحقاً من العلمانيين العرب من أمثال مصطفى كمال (الشهير بأتاتورك في تركيا) ورفاعة رافع الطهطاوي وطه حسين وعلي عبد الرزاق، من مصر، وكثيرين غيرهم من السّباقيين في التبشير بالعلمانية، وبالرغم من اختلافاتهم الكبيرة في موقفهم من الدين؛ إلا أنّ ما جمعهم أنّهم كانوا أساساً دعاة لعلمنة المجتمع، ودعاة للدولة العلمانية.

هـ- الجمعيات والمنظمات والأحزاب العلمانية

جاءت بالعلمانية الجمعيات والمنظمات والأحزاب العلمانية تحت شعارات الاشتراكية والقومية والوطنية والديموقراطية وما شابه ذلك.

لقد بدأت تلك الجهات تروج للعلمانية وتبشر بها في العالم الإسلامي منذ أكثر من قرن من الزمان؛ لكنّها لم تتمكّن من تطبيق العلمانية إلا في بداية القرن العشرين الميلادي، حين استلمت السلطة على أنقاض الدولة العثمانية ثمّ سرت إلى أكثر بلدان العالم الإسلامي.

و- المعاهد والجامعات والأندية العلمانية

وقد مارس العلمانيون نقل أفكارهم عن طريق مدارس التعليم ومعاهده وجامعاته، وعن طريق أندية الثقافة والفنّ، بما يؤلّفونه من كتب ورسائل جامعية، وما ينشرونه من صحف ومجلاّت دورية، ويضمّنونها أفكارهم ونظرياتهم العلمانية، وعن طريق الإذاعة والتلفاز، وسائر وسائل الإعلام. [انظر: حبنكة، أجنحة المكر الثلاثة، ج 1، ص 261]

إنّ اعتماد أكثر مناهج التعليم في عصرنا الحاضر على المنهج التجريبيّ والحسيّ الاستقرائيّ، وإقصاء المناهج والعلوم العقلية منشؤه أنّ المعاهد العلمية في عصرنا الحاضر في الأعم الأغلب هي من صنع المادّيين، أو أنّها لا أقلّ خاضعة أو متأثرة بالمنظومة المادّية في التعليم مضموناً وشكلاً؛ نتيجة سيطرة منظمة اليونسكو الرسميّة عليها في تحديد موادّها ومراحلها وغاياتها

وأهدافها المتوافقة مع الرؤية المادّية. [محمد ناصر، تطوّر المادّية والإلحاد في العصر الحديث، مجلّة الدليل، العدد الثالث، ص274]

المبحث الثالث: نقد مستويات التوجّهات العلمانية في المجتمع الإسلامي

ويمكن تقسيم نقد تلك المستويات إلى قسمين:

الأوّل: نقد عامّ لكلّ التوجّهات العلمانية في المجتمع الإسلامي.

الثاني: نقد تفصيلي لكلّ توجّه من التوجّهات العلمانية في المجتمع الإسلامي.

المطلب الأوّل: نقد عام لكلّ التوجّهات العلمانية في المجتمع الإسلامي

إنّ جميع تلك التوجّهات العلمانية تتفق على مبدأ فصل الدين عن الحياة الاجتماعية؛ لإخراج الدين عن وظيفته في إدارة الساحة الاجتماعية والسياسية والمسائل الدنيوية. [انظر: جواد آملّي، العلمانية.. دراسة في الأسس والمركّزات، ص64]

ويمكن نقد هذا المبدأ ضمن النقاط التالية:

أ- أنّه لا يوجد اختلاف جوهري في حكم العقل بوجوب مراعاة مصلحة الناس بلا فرق بين الحاجات الفردية وبين الاجتماعية؛ لأنّ العقل كما يقرّ بحاجته للدين في إشباع الحاجات الفردية والعبادية، فإنّه يقرّ بذلك أيضًا بالنسبة للحاجات الاجتماعية المتمثلة بالحكومة والقضاء والمسائل السياسية، ولا موجب لحصر تلك الاحتياجات للدين بالحاجات الفردية، أو تقييد تدخل الدين في تنظيم الحاجات الاجتماعية والسياسية على نحو الإرشاد والتوجيه الأخلاقي والروحي لا أكثر.

بل يمكن أن يقال إنّ الحاجة إلى الدين في الأمور الاجتماعية والسياسية هو أكثر أهميّة وتعقيداً؛ من جهة أنّ هذه الحاجات كما أنها منوطة بوجود قانون سماوي متكامل وغير محرّف وشامل؛ تؤخذ فيه بنظر الاعتبار جميع القيم والاستعدادات الإنسانية، ولا يختصّ بفئة معيّنة، وأنّ تطبيقه يعود على جميع الطبقات بالعدالة والمساواة؛ فإنّ الأمور الاجتماعية تمتاز بالتعقيد والتشابك بصورة أكبر من الأمور الفردية؛ ولذا فإنّ العقل الذي يحكم بأنّ الإنسان بحاجة إلى الدين في أموره الفردية أيضًا، يحكم بوجود الحاجة المتمثلة في الحكومة والقضاء والمسائل المتعلّقة في إدارة المجتمع بصورة أكبر فيها؛ لوجود القانون الإلهي، أي أنّ من يعتقد بالحاجة إلى الدين في شؤون الفردية لا بدّ أن يقرّ بحاجته إلى الدين بنسبة أكبر في الأمور الاجتماعية والسياسية، ولو على نحو القواعد العامّة والقيم من جهة عدم الفرق بينهما من حيث أصل

الاحتياج الإنساني للدين ومن جهة أولوية شدة الحاجة في الأمور الاجتماعية والسياسية للدين بحسب تشخيص العقل. [انظر: جوادي آملي، العلمانية.. دراسة في الأسس والمركزات، ص 68 و 69] إنَّ التأمل في هذا الفصل بين الأمرين لا يجد له العقل أيَّ مسوّغ أو مبرّر. وبذلك يثبت أنَّ الدين شامل لجميع أبعاد الإنسان وشؤونه، وحصره بالأمور الفردية ممَّا يأباه العقل السليم؛ لأنَّ مصلحة الناس هي الأصل؛ انسجامًا مع الحديث الشريف: «الخلق كلّهم عيال الله، فأحبّ الخلق إلى الله ﷻ أنفعهم لعياله» [الحميري، قرب الإسناد، ص 120؛ وبلفظ مقارب: الأحسائي، عوالي اللئالي، ج 1، ص 101].

ويؤيّد حكم العقل النقل؛ لأنَّ دراسة مدى شمولية أيّ دين أو مذهب يوجب الرجوع إلى نظريات ذلك الدين أو المذهب وتصوّراته، واستجلاءها من نصوصه ومصادره دون واسطة. إنَّ أدنى مراجعة لنصوص الدين الإسلامي قرآنًا أو سنّةً تؤكّد أنَّ النبي ﷺ كان يهتمّ بالمسائل الاجتماعية، فضلًا عن الجوانب الفردية اهتمامًا شديدًا وكبيرًا؛ بل كان هذا من خصائص سيرته وسيرة جميع أنبياء الله السابقين ﷺ.

فمثلاً يخبرنا القرآن الكريم عن أبي الأنبياء إبراهيم ﷺ وموقفه من النمرود، وموقف كليمة موسى ﷺ الذي كان عمله الأبرز في دعوته هو محاربة الظاهرة الفرعونية في الحكم، والمتمثلة بفرعون وملئه. ومواجهة الظلم وبغي الطغاة، وقد تمكّن أن ينزله من سلطانهم. قال تعالى: ﴿ثُمَّ بَعَثْنَا مِنْ بَعْدِهِمْ مُوسَىٰ بِآيَاتِنَا إِلَىٰ فِرْعَوْنَ وَمَلَئِهِ فَظَلَمُوا بِهَا فَانظُرْ كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الْمُفْسِدِينَ﴾ [سورة الأعراف: 103]، كما أنَّ القرآن الكريم أشار إلى أنَّ عيسى ﷺ صدّق بما جاء به موسى ﷺ من قبل، قال تعالى: ﴿وَمُصَدِّقًا لِمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ التَّوْرَةِ﴾ [سورة المائدة: 46].

وهذا يكشف عن أنَّ هناك مساحةً في دين المسيحية في واقعه - لا كما يشاع - تختصّ بمسائل الحكومة والحرب والسلام والأمور الدنيوية الأخرى. [انظر: جوادي آملي، العلمانية.. دراسة في الأسس والمركزات، ص 70]

وبذلك يثبت بطلان ما يُفهم لديهم من مقولة "ما لقيصر لقيصر وما لله لله" التي حاول بعض النصارى التشبّث بها لنفي حاكمية الديانة المسيحية وأنها تنسجم مع مبادئ العلمانية. كما أنَّ السيرة المستمرة للأنبياء ﷺ والنبي الخاتم والأئمة الأطهار ﷺ من بعده قائمة على عدم مداراة الظالمين ووقوفهم في صف الدفاع عن حقوق المظلومين الاجتماعية والفردية معًا؛ إذ كانوا يعدّون التدخّل في الشؤون الاجتماعية من صلب مسؤولياتهم الرسالية

لأتباعهم، بل للمظلومين عمومًا. وكانوا ينطلقون في ذلك لا من أجل الدنيا فحسب؛ بل من أجل الإثابة في الآخرة أيضًا.

ب- استناد عموم أصناف العلمانية إلى شبهة أنّ فشل التطبيق يثبت فشل النظرية في إعادة الحق والكرامة والحضارة للشعوب الإسلامية.

ويردّ على هذه الشبهة بأنّ تطبيق ذلك الفشل على التاريخ الإسلامي وفي كلّ مراحلها المختلفة مجافٍ للواقع التاريخي السابق للمسلمين، وهذا ما لا يساعد على تبني تلك الفكرة الكلية؛ أي سريان الحكم على كلّ المراحل التاريخية. بل يثبت العكس؛ فقد مرّ المسلمون بمراحل حضارية مزدهرة وبتعبير الفيلسوف البريطاني برتراند راسل (Bertrand Russell): «حينما كانت تعيش أوربا في قعر الوحشية، كان هنالك رسوخ كامل لشقّي العلوم، والفلسفة والشعر والفنون الجميلة، في الصين والبلدان الإسلامية، ومع ذلك يطلق الأوربيون بمنتهى الوقاحة على هذه الفترة اسم "الفترة المظلمة"! بينما كان الظلام يقتصر على أوربا فقط، أو على أوربا المسيحية بتعبير أصحّ؛ لأن إسبانيا التي كانت تحت سيطرة المسلمين، كانت لديها حضارة وثقافة متألقتان» [رسل، تاريخ الفلسفة الغربية، ص 147].

كما إنّه لا يصحّ اتهام النظرية الإسلامية بالفشل، ما دامت لم تطبّق بشكل كامل، أو أنّها طُبّقت بشكل سيّئ ومنحرف وصل حدّ تشويه مفاهيمها الأساسية وعدم اعتمادها كما يجب. بل يمكن القول هنا إنّ المسلمين وبالرغم من ذلك التطبيق الجزئي والمشوّه لنظرية الإسلام عبر التاريخ، فإنّهم قد مرّوا بفترة حضارية مزدهرة في القرون الوسطى، بينما كانت أوربا تمرّ بفترة مظلمة آنذاك وهذا ما لا يمكن إنكاره.

إنّ المقايضة الصحيحة والعلمية لا تتحقّق من خلال المقايضة بين الشعوب الغربية الحالية التي توقّرت لها الأجواء الملائمة لتطبيق كلّ نظرياتها الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، ومع ذلك لم يظفروا لحدّ الآن بالسعادة الكاملة والمنشودة للنوع البشري، وبين الواقع التاريخي المعاصر والحديث الذي يعيشه بعض المسلمين في عصرنا الحاضر.

إنّ نقد الإسلام إنّما يكون موضوعيًا وعلميًا غير متحيّز فيما إذا ابتنى على الأسس العلمية والتفسيرات الكاملة في نقد النظرية الإسلامية في إدارة الحياة وتحليلها بذاتها، وما أسهل أن يثبت لهؤلاء المشكّكين متانة النظرية الإسلامية بالاستعانة بكلّ العلوم القديمة والحديثة. أو أن يوقّر لتلك النظرية الإسلامية جوّ سياسي وثقافي وتربوي وتعليمي ملائم لم يجد به الزمان إلى الآن؛ لأنّ بسط نظام اجتماعي شامل، وممارسة التربية والتعليم على وفقه ومن ثمّ

حصده ثماره يتطلب تطبيقاً صحيحاً لنظريته ولعدة أجيال، ولكن المشكلة في هذا العصر أنه كلما سعت دولة من الدول الإسلامية لاعتماد النظرية الإسلامية الصحيحة وحاولت تطبيقها، فإنها ستواجه باستنفار كل الدول المخالفة لنظريتها وتوجهاتها؛ بهدف إفشالها وتقوم بتحزيب العالم بأسره اقتصادياً وعسكرياً وإعلامياً في وجهها بهدف إرهابها داخلياً وخارجياً.

وبذلك يتضح بطلان حجة التذرع بفشل التطبيق لإثبات فشل النظرية، خصوصاً مع صمود بعض النماذج الإسلامية هنا وهناك في العالم الإسلامي أمام كل التحديات العالمية الاستكبارية، التي انهارت أمام ما هو أقل منها بكثير حكومات كبرى لا تقل شأناً؛ إذ إنها لم تتنازل عن متبنياتها الفكرية، ولم تتحول عنها كما فعل غيرها.

كما أن هنالك في العالم الإسلامي بلداناً إسلامية في شرق آسيا وغيرها تقدمت تقدماً ملحوظاً، ولم تتخلف بالرغم من تمسكها بمبادئها وقيمها الإسلامية؛ ولذا علينا أن ندرس أسباب تقدمها، كما في ماليزيا وإندونيسيا والجمهورية الإسلامية في إيران.

ج- أن بناء نظريات عامة وكلية مفادها عدم صلاحية الدين في حصول تقدم المجتمعات الإنسانية، لا يجب تعميمه اعتماداً على مصداق واحد من المصاديق التاريخية، وهو الفترة التي سبقت الثورة الفرنسية في القرون الوسطى في أوربا، بل لا بدّ على الأقل من تجربة مصاديق كثيرة ومتنوعة. ومن عدّ دخول الدين الإسلامي في السياسة مفسدةً لكليهما إنما اعتمد على مصداق تاريخي محدّد له ظروف وسياق تاريخي مختلف.

ولذا نجد مثلاً برايان ترنر (Brian Turner) يعتقد أن العلمنة ليست ظاهرة عالمية يصحّ أو ينبغي تعميمها على كل أنظمة العالم. وأنّ منظريها تطرّفوا في رؤيتهم هذه. [انظر: براين ترنر، علم

الاجتماع والإسلام: دراسة نقدية لفكر ماكس فيبر، ص 274]

ومشكلة تلك التجارب المجتزأة من سياقاتها الحضارية والتاريخية أنها جاءت لتعالج بيئات مختلفة وثقافات مغايرة للمسيحية المحرّفة وأثرها في المجتمعات الأوربية وما تضمّنته من محاكم التفتيش والنظرة الضيقة في فهم القوانين الطبيعة، ومن ثمّ فإنّ تعميمها على كل الأديان والحضارات والشعوب هي كمن يصف الدواء لداء آخر، فكان من نتائج ذلك التطبيق المتعسف على الشعوب المسلمة الفشل في العلاج، وعلى أحسن التقادير أنه قاد إلى التكاثر الحضاري، وهذا ما جعل المسلمين في آخر القافلة الحضارية. وأصبحوا مستهلكين لفتات الآخرين، وأصبح تطوّر المسلمين تبعاً لتطوّر الآخرين؛ لأنّهم يتطوّرون نتيجة تقليد الآخرين فحسب، وهذا ما سيقودهم إلى تقليد الآخرين إلى ما لا نهاية، وبالتالي تبعيتهم الحضارية لهم.

أمّا الإسلام فإنّه يمتلك البذور الحضارية الكافية لنهضة الإنسان المسلم من جديد، فقد قدّم علماء المسلمين الكثير من العطاء الفكري والعلمي للبشرية عبر تاريخهم الماضي، وهذا ما أكّده المستشرقة الدكتورة زيجريد هونكه في كتابها الشهير والمثير "شمس العرب تسطع على الغرب". [انظر: هونكه، شمس العرب تسطع على الغرب، ص 369]

وبذلك يتبيّن أن تطبيق تلك الكليّة القائلة: إنّ الدين مانع عن التطوّر أو معيق له لا ينسجم مع مسألة الرجوع إلى الدين الواقعي الخالي من الخرافة، المتمثّل بالدين الإسلامي لا الانطلاق من الأديان السماوية المحرّفة أو الخرافية التي وإن كانت في أصلها وحيانية لكنّ تسلّل الأباطيل والخرافات إلى تعاليمها يمنع من أن تكون مرآة لجميع الأديان الإلهية؛ لأنّهم يستدلّون على حقيقة الكليّة وصدقها ببعض جزئياتها، من جهة. ومن جهة أخرى هم يستدلّون على عدم صلاحية حكم الإسلام ببعض معالم تطبيقه الخاطئة أيضًا، وأعمال الحكّام في تطبيق أنظمتهم وتعاليمهم. يقول الشيخ محمد الغزالي في ذلك: «يظهر أنّه لا غرابة في وجود أخطاء في تاريخنا الثقافي والسياسي؛ وإنّما الغرابة في التسرّ على هذه الأخطاء، أو الاستخفاف في معالجتها، والتعمية على آثارها» [الغزالي، مئة سؤال من الإسلام، ص 452].

د- الجواب النقضي أنّ دعوى "كون النموذج العلماني نموذجًا يتطوّر مع الزمن، ومتجدّد النجاح؛ ولذا ينبغي استنساخ تجربتهم" هي دعوى غير صحيحة ولا دقيقة باعتراف أصحاب هذه التجربة أنفسهم، فالغرب يتّجه حاليًا إلى ما بعد العلمانية، بمعنى أنّه تجاوز النموذج العلماني المتطرّف في إقصائه للدين بقيمه ومبادئه الحقّة عن الحياة، وتجاوز فكرة الفصل القسري ما بين الدولة والدين.

ولقد أصبح الكثير من كبار فلاسفة الغرب ومفكرّهم يدعون إلى عودة الدين إلى الحياة، أو لا أقلّ يدعون إلى عودة التصالح بين الدين والدولة حتّى أصبح الحديث العالمي اليوم عن "ما بعد العلمانية" وضرورة إلغاء الفصل بين الدين والدولة والتصالح لعودة الدين إلى الحياة.

إنّ المشكلة في أصحاب شبهة أنّ العلمانية نموذج متجدّد يكفل سعادة الإنسان وإزدهاره أنّهم دائماً متخلّفون حتّى في تقليدهم للغرب؛ لأنّهم متأخرون حتّى في وصول الأفكار الحديثة إليهم، ولا يلتفتون إليها إلّا بعد أن تصبح غير صالحة لبيئتها نفسها ومنبتها نفسه، فمثلاً بعد أن أدرك كبار مفكرّي الغرب خواء المعنى وعدم الغائية للحضارة المادّية الحديثة، وبالتالي فشلها في إسعاد الإنسان وتكامله المعنوي، وبدأت دعوات كبار مفكرّهم تتّجه إلى تجاوز العلمانية المتطرّفة التي تفصل الدين عن كلّ مناحي الحياة الاجتماعية والتنظيمية،

وضرورة التصالح مع الدين لعودته إلى الحياة [محمود حيدر، ما بعد العلمانية، ص 105 وما بعدها]، يبرز لدينا في الوقت الحاضر بعض مقلدة الغرب من المسلمين ممن لا يدرك من يقلد ومتى يقلد يدعون إلى ترك الدين، ويزعمون أنه منشأ كل تخلف أو ضعف أو تبعية. متناسين أن أوروبا نفسها وبكبار مفكرها بدأت بالدعوة للرجوع إلى الدين والتصالح معه بعدما أدركت أهميته بعد فقدان مجتمعاتها المبرر لوجودها ووظيفتها، والذي تسبب في إختلال توازن الإنسان وطمئنته.

فإذا كان النموذج الغربي المعاصر وصاحب أطروحة العلمانية المحتذى به هو نفسه من بدأ يدعو بمفكره الكبار إلى ضرورة إرجاع دور الدين في إدارة الحياة، فما معنى مطالبة هؤلاء المقلدة تجاوز الدين الذي يشكل المنظومة القيمية والعقدية والتشريعية للمجتمع الإنساني؟ ولماذا هم أكثر ملكية من أصحاب الشأن نفسه؟!

والعجيب أن الغرب حينما بدء بمراجعة حساباته في الموقف من الدين بعد مرور 700 عام من القطيعة معه، وبدأ كبار مفكره يتحدثون عن أهمية الدين وكونه قوة خلاقة روحية وفكرية تقود الإنسان إلى الخير والإيثار وخدمة المجتمع ونهوضه، نجد من بين صفوف المسلمين من يدعو إلى التراجع 700 سنة إلى الوراء لمتابعة الغرب في بدء دعوته إلى نبذ الدين والتخلي عنه! ولذا فإن الصحيح أن يقال إن أمثال هؤلاء متخلفون حتى في تقليدهم، لا أن يتهم الإسلام بما لا علاقة له به.

و- الجواب النقضي الآخر أن عمر العلمانية في العالم هو 600 سنة تقريباً إذا نسبت ولادتها إلى جهود مارتين لوثر (Martin Luther) ونيكولو ميكافيلي (Niccolò Machiavelli)، ويمكن اعتبارها 700 سنة إذا نسبت ولادتها إلى نهاية الحروب الدينية التي قامت بها الكنيسة في أوروبا. والسؤال هو ماذا قدمت العلمانية للبشرية وسعادتها طيلة ذلك التاريخ الطويل غير الحربين العالميتين اللتين ذهب ضحيتهما زهاء 80 مليون إنسان؟ وما نشأ عنها من تفكك الأسرة وانهيار القيم الأخلاقية؟!

ولعل أحد أسباب الهزيمة النفسية والانبهار أمام بريق الحضارة الغربية المادية خصوصاً لدى بعض المسلمين المغتربين الذين عاشوا الاضطهاد في بلدانهم الإسلامية ضعف الاعتقاد والثقة بمعارف الدين وتشريعاته وقيمه وأثره الإيجابي في المجتمع. والجهل بالسنن العلمية الكونية منها والتاريخية.

وكان آخر ما تسببت به العلمانية المعاصرة هو شيوع نظرية التشيؤ؛ أي النظرة إلى الإنسان بوصفه شيئاً من الأشياء لا تتعدى قيمته الأشياء المحيطة به. [الساعدي، مع الشبهات وجهاً لوجه، ص96]

وأما ما زعمته الشبهة في التبجح بالواقع المتطور لتلك الدول العلمانية في واقعنا المعاصر فيجاء عليه ببساطة: أن الدولة الصناعية الغربية المتقدمة مادياً، والتي تمثل النموذج التطبيقي الأنجح للعلمانية هي ما زالت بعيدة عن النجاح الحقيقي في بناء نموذج المجتمع الإنساني الفاضل، فالرأسمالية المتوحشة - كما يصفها الغربيون أنفسهم - خلقت تفاوتات طبقية ضخمة في المجتمع مترافقة بتفاوتات صارخة في مستويات المعيشة، نجم عنها تناقضات وتوترات اجتماعية جمة قابلة للتفاقم إلى حد الانفجار، هذا ناهيك عما تنشره وتفرضه الطبيعة الرأسمالية من ثقافة الاستهلاك اللاتقافية، وما يرتبط بها من تدني الروح الاجتماعية والثقافة الإنسانية، وهذا يضاعف حدة الأزمة ومخاطرها، وما تزال القوى الرأسمالية المهيمنة تتبع حيالها مبدأ إدارة الأزمة وليس حلها، وهو مبدأ براغماتي محض في حقيقته ومفرغ من الرؤية الإنسانية.

والأمثلة على ذلك كثيرة، فمثلاً في روسيا (معقل الاشتراكية سابقاً) لا نرى أي نجاح يذكر يصب في جانب التنظيم الاجتماعي والسياسي والاقتصادي للعلمانية، فهذا الفكر العلماني الملحد أعلن انتحاره قبل سنوات بعد القضاء على الحكم الديني في الاتحاد السوفيتي. ولا تخفى على أحد مظاهر الفقر والطبقية في هذه البلاد، والتي جعلت إنائها يعرضن أنفسهن سلعة للخروج والعيش مع أي كان وأينما كان، حتى لو كان يعيش في بلاد فقيرة؛ لأن الاشتراكية المزعومة لم توفر لهم المساواة وكرامة العيش، ولم تقسم عليهم الثروات كما يدعي اشتراكيو الدول الإسلامية. ويظهر الأمر أيضاً في بلدان أمريكا اللاتينية الغنية بثرواتها والتي اختارت هذا النظام المفلس فأفلست شعوبها.

أما العلمانية الصلبة - والتي معقلها فرنسا - فقد ظهرت حقيقة نظامها، وذلك بعدائها لأي حرية دينية للمسلمين، ومنع المسلمات من ارتداء الحجاب في الإدارات والمؤسسات التعليمية، ضاربين شعار الدولة الكاذب "حرية، مساواة، إخاء" عرض الحائط. والسبب هو محاربة الإسلام كما يبدو جلياً.

إن السبب الرئيسي في فشل التجربة العلمانية في المجتمعات الإسلامية منشؤه أن العلمانية ارتبطت في نشأتها بظروف تاريخية ودينية واجتماعية، أدت لبروزها لتكون حلاً للمشاكل التي أثقلت كاهل الغرب النصراني، غير أن الواقع في الشرق الإسلامي مختلف تماماً عن الواقع في الغرب.

وأما دعوى أنّ العلمانية لم تطبّق بشكل كامل وصحيح في مجتمعاتنا الإسلامية كما طبّقت في الغرب وإلا لتطوّرت مادّيّا كما تطوّروا، ولخدمت المواطن والوطن.

فيجاب على ذلك: أليست فترة تجربة وتطبيق العلمانية في مجتمعاتنا المسلمة للمبادئ الأساسية للعلمانية من فصل الدين عن الدولة - وهي فترة ليست قصيرة نسبياً - كافية لإثبات فشل العلمانية في إدارة هذه المجتمعات. وفي التجارب علم مستأنف وعلم مستفاد كما روي عن أمير المؤمنين عليّ بن أبي طالب (عليه السلام). [انظر: الكليني، الكافي، ج 8، ص 22، ح 4؛ التميمي الآمدي، غرر الحكم ودرر الكلم، ج 1، ص 56]

ألم يجرب المسلمون فكرة العلمانية منذ أكثر من مئة عام الأخيرة وإلى عصرنا الحاضر وهم يعيشون في الأغلب نموذج فصل الدين عن الدولة حتّى يومنا هذا؟!!

فمنذ مطلع القرن السابق جرب المسلمون جميع صيغ الأنظمة العلمانية من ليبرالية واشتراكية وغيرهما، وكان نتيجة كلّ ذلك زيادة في ظهور الأنظمة الاستبدادية ابتداءً في تجربة علمانية الصدام والمواجهة للدين، حتّى الإلغاء، مع مصطفى أتاتورك في تركيا التي قامت على أنقاض ما كانت تعدّها دولة الخلافة، وانتهاءً بالأنظمة القومية والاشتراكية التي حكمت الشعوب العربية. فهذه الدعوى إنّما تصحّ لو كان الأمر يختصّ بالمجتمعات الإسلامية، لكن هنالك مجتمعات ودول غير إسلامية كثيرة تعتمد دستوراً علمانياً ينصّ على ضرورة فصل الدين عن الدولة وجعلها بعيدة عن أيّ دين، ولكن مع هذا فهي في عداد الدول المتخلّفة جدّاً، بل تعدّ من أكبر الدول المتخلّفة.

فهذا الإشكال بالانتقال من واقع المسلمين للانتقال إلى اتّهام الإسلام كان بالأحرى يوجّه للفترة التي جرب فيها المسلمون الحكومات العلمانية في تاريخهم الحديث في أغلب بلدانهم وفق نموذج فصل الدولة عن الدين، واعتماد القوانين والدساتير الوضعية.

ومن هنا نجد كذب مزعومة أنّ الدولة العلمانية لا تنفصل عن بلوغ الديمقراطية وتترابط معها بشكل جوهري؛ إذ يمكن لدولة أن تكون علمانيةً ولكنها استبدادية. فالديمقراطية ليست العلمانية، ويجب التفريق بين العلمانية بوصفها فكراً أيديولوجياً والديمقراطية بوصفها نظام حكم وإدارة، كما أنّه لا يوجد تلازم ما بين التمسك بالعلمانية وحصول التقدّم والتطوّر، فمثلاً علمانية أتاتورك تركيا حولت "العلمانية" لديها البلاد إلى أفقر وأكبر دولة مدينة في العالم، وجعلت علمانية الأنظمة العربية القومية والاشتراكية

شعوبها من أكثر الشعوب تخلفاً وطائفيةً وانتهاكاً لحقوق الإنسان الشخصية والعامّة. المفهوم الأخطر والخطيئ للعلمانية عند بعض أدعياء الثقافة أنّهم ألصقوا العلمانية بالديمقراطية، وعاملوها بوصفها مفهوماً أيديولوجياً، فلقد تحوّلت العلمانية إلى أيديولوجيا أو دين جديد تتبناه الدولة وتقوم بفرض ثقافته وفلسفته، فمعظم الأنظمة التوليتارية والشمولية الدكتاتورية هي أنظمة علمانية على رأسهم الاتحاد السوفياتي وبوغوسلافيا الاتحادية السابقين، فهذان النموذجان يظهران أنّ العلمانية الشمولية تميل أكثر إلى الأنظمة الدكتاتورية.

أمّا في المجتمعات العربية فلقد كانت تجربة العلمانية - التي مورست في مصر وفي العراق وسوريا - تجربةً سيئةً جدّاً، فلقد أغرقت البلاد في بحر من الدماء والقتل وازدياد التعصّب العرقي والطائفي. [انظر: الساعدي، مع الشبهات وجهاً لوجه، ص 85]

وطبيعة النظام كان وفق المقاسات الغربية، ولكنّ ما نشأ وينشأ عنه هو مزيد من انتشار الطائفية والفساد في مفاصل الدولة المختلفة.

إذن هنالك العديد من العلمانيين اليوم يحاولون التمويه على أزماتهم وفشلهم، وخصوصاً في إدارة مجتمعاتنا الإسلامية التي مضى على تجاربهم فيها بأحزابهم المختلفة أكثر من مئة عام من الفشل في تطبيق التجربة العلمانية، ثمّ يأتي بعضهم ويزعم أنّ منشأ فشل تجربتهم والتخلف الذي يعيشونه هو الإسلام نفسه، بدلاً من مراجعة تجاربهم الفاشلة.

والسبب في فشل كلّ التجارب العلمانية في مجتمعاتنا الإسلامية يرجع في الغالب إلى أنّ تلك الحلول ما دامت من خارج الأطر الحضارية للأمم والشعوب، فإنّها سوف لا تحلّ مشكلة التخلف المتراكم؛ فلا بدّ لكلّ حركة إصلاحية أن تنتمي لجذور الإنسان ولفكره ومبادئه لكي تحرّكه في إطارها. قال تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يُغَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ حَتَّى يُغَيِّرُوا مَا بِأَنْفُسِهِمْ﴾ [سورة الرعد: 13]. ولأنّ الأزمة تنطلق من ذاتنا التي لم نعالجها بعد؛ ولذا فإنّ كلّ الحلول الخارجية سوف لا تلامس تلك الجروح بعد. وبالتالي لا يمكنها أن تعالج أساس تلك المشكلات ومناشئها. بل إنّ تطبيق العلمانية أو الحلّ العلماني في العالم الإسلامي قاد إلى أن تعيش الأمة مع مثل تلك الأنظمة الغربية عن هويتها وهي تعيش في أوطانها، وبروز علاقة التقاطع والشكّ مع ثقافة المجتمع التي يخترنها، وهذا ما أدّى إلى فشل تلك التجارب في تحقيق أهدافها. مثلها مثل شجرة تزرع في غير بيئتها المناسبة لها. حتّى غدا الإنسان هامشياً فيها أو الأصحّ أنّها غدت هي هامشيةً عليه. وقامت بعزله وجعله غريباً ولم تتمكّن من إعطائه أيّ قيمة حضارية فاعلة في نهوضه وتغيير أوضاعه المتردية.

فالقُرآن ينصّ بوضوح على أنّ الحكم يجب أن يكون لله لا للبشر، وأنّ السلطة التشريعية هي سلطة إلهية ممثلة في كتاب الله وسنة رسوله ﷺ، وأنّ المسلم مطالب بأن يستسلم لها، ويؤمن بها ويرضى بأحكامها، وإلاّ عُددَ خارجاً من الإسلام مرتدّاً عنه، في حين أنّ العلمانية تجعل السلطة التشريعية في يد الدولة، فدخلت في مناقضة صريحة مع الدين الإسلامي، ومن هنا تحوّلت العلمانية في الشرق المسلم من طرف محايد في نظرتة إلى الدين إلى طرف محارب له، فافتרכת العلمانية في الغرب عن العلمانية في الشرق الإسلامي افتراقاً بيّناً.

وأصل المشكلة - فيما نرى - تكمن في جناية من استورد العلمانية إلى بلاد المسلمين التي لها خلفية دينية وتاريخية مختلفة تماماً، فكان حاله أشبه بمن جاء بشجرة تنبت في القطب المتجمّد الشمالي وزرعها في الصحراء العربية، فلا شكّ في أنّ تجربته ستؤول إلى الفشل، وهي النتيجة التي حققتها العلمانية في الشرق الإسلامي، فبدأ التملل واضحاً، وظهرت الحركة الشعبية المطالبة بتحكيم الشريعة وطرح العلمانية، ولولا ما تُقابَل به هذه الحركات من تضيق وكنم للأنفاس، لكانت العلمانية منذ زمن في مزبلة التاريخ.

ويمكن التأكّد والاطمئنان من صواب هذه الفكرة والرؤية عند مراجعة تجارب بشرية عديدة نجحت، وكان سرّ نجاحها أنّها انطلقت من ذات الإنسان وثقافته كما في مشروع يلمار شاخت (Hjalmar Schacht) الألماني الذي أنقذ الاقتصاد الألماني بعد الحرب العالمية الثانية، بينما أخفقت بعض النماذج التحديثية لأنّها استنسخت نماذج حضارية للآخرين وأغفلت الإنسان الذي هو أساس الحركة التغييرية، كما هو الحال في فشل تطبيق نموذج شاخت نفسه على الاقتصاد في إندونيسيا. [انظر: ابن نبي، تأملات، ص58]

وبذلك يتبيّن أنّه لا بدّ من انتماء الحلول وصياغتها لما يناسب الانتماء إلى المجتمع وخصائصه وثقافته، وإلى المضمون النفسي والتاريخي والثقافي للأمة.

وختاماً، فالغرب لم يتطوّر بالاشتراكية أو بالعلمانية، أو الليبرالية، بل تطور بالتقنية وبوعي الشعوب بمسؤولية كلّ فرد تجاه وطنه، وهو ما يفتقده الكثير من أبناء الشعوب الإسلامية؛ نتيجة وجود تأثير الاستبداد السياسي والأمية المتفشية، ومن السفاهة أن يتّهم الإسلام ويعزى إليه ظلم حكام المسلمين، بينما هذه الدول وهؤلاء الحكام وأنظمتهم يحكمون أصلاً بالقوانين العلمانية.

المطلب الثاني: النقد التفصيلي لكل توجه من التوجهات العلمانية

ويتحقق بمناقشة كل صنف على حدة اعتماداً على خصوصيات كل واحد وكما يلي:

أ- مناقشة النوع الأول: العلمانية الشاملة

المشكلة الأساسية للتيارات العلمانية الشاملة تكمن في نفيها الربوبية التشريعية الإلهية. وهنا تناقش من جهة أن سعيها لإقصاء واستئصال الدين وإبعاد الوحي الإلهي وهداية الأنبياء عليهم السلام عن إدارة شؤون الحياة الإنسانية كافةً وبجميع مستوياتها وآفاقها ستنتج عنه آثار ونتائج وخيمة على الإنسانية من قبيل: تلاشي دور الأسرة وتدميرها؛ بسبب إبعاد الوحي الإلهي عن الحياة البشرية، وتطبيق المتبنيات المادية. وزعزعة الأسس والقيم الأخلاقية وتضعيفها نتيجة فقدان الداعم الديني لها؛ فلا يبقى لها ضمان تطبيقي بين الناس. وإضعاف العلاقة الروحية والتركيز على النفعية البراغماتية، فيصبح الإنسان أشبه بالحيوان لا يهتم إلا بمصالحه ومنافعه وشهواته الفردية والفئوية. وأخيرها وهو أخطر تلك الآثار فقدان المعنى والغاية والهدف السامي في الحياة، وما لذلك من آثار معنوية ونفسية خطيرة قد تقود إلى الانتحار. إن أسباب ظهور العلمانية في المجتمع الغربي، وإن كانت أسباباً قد تكون موضوعية في موقفها من الدين المسيحي، بيد أن تلك الأسباب كان ينبغي أن تدفع أتباع المسيحي إلى البحث عن الدين الحق، لا أن تدفع أتباعه إلى الإلحاد ومعاداة الدين.

كما إن معاداة المسيحية للعلم التجريبي لا يمكن إسقاطها على الدين الإسلامي. «ومن الواضح بمكان أن أشد الدول والمؤسسات الدينية تزمّتاً لا تمانع - لأسباب دينية - في تنظيم إدارتها وشؤونها المالية والاقتصادية على أسس علمية تضمن لها أكبر قدر من الإنتاجية، بل تسعى إلى ذلك، وتكلف الخبراء لتنظيم شؤونها على أفضل الأسس والأساليب. ومن السخف وصف دولة أو مؤسسة بـ"العلمانية" لمجرد أنها تتبّع أساليب علمية في الإدارة وغيرها من شؤون التنظيم... ولا يوجد دين كما لا توجد مؤسسة دينية - في هذا العصر على الأقل - يقف في وجه العلم الطبيعي، أو يرفض بناء إدارة ومؤسسات ذات إنتاجية عالية لأسباب دينية محضة، فالعلوم الإدارية والطبيعية محايدة من هذه الجهة» [شمس الدين، العلمانية، ص30].

ب- مناقشة النوع الثاني: العلمانية الجزئية

ويرد عليهم: بأن حصر أصحاب هذا التوجه من بعض المثقفين المسلمين للدين بالأمور الفردية والعبادية المحضة مسألة غير صحيحة، وذلك بالرجوع إلى العقل والأدلة النقلية

وأهمها النصوص القرآنية؛ لاكتشاف ما يتوقع من الدين للإنسان أو ما يعبر عنه بالرؤية من داخل الدين.

أما العقل فهو لا يفرّق بين الحاجات الفردية والاجتماعية بحيث يحتاج الإنسان للدين في الحاجات الفردية دون الاجتماعية. وقد تمّ التطرّق لهذا المعنى عند النقد التفصيلي لكلّ الاتجاهات العلمانية في المجتمع الإسلامي.

كما أنّ هذا التوجّه يخالف خلود الشريعة الإسلامية وملاءمتها للعصر وحاكمتها على كلّ الشرائع والأديان السماوية السابقة، وهذه من الضروريات الدينية الثابتة. وإنّ عالمية الدين الإسلامي وعدم اختصاصه وتحديدده بقوم أو منطقة معيّنة من ضروريات هذا الدين الإلهي، وحتى غير معتنقيه يعلمون بأنّ الدعوة الإسلامية عامّة شاملة، وغير محدّدة بمنطقة جغرافية معيّنة.

وأما الأدلّة القرآنية فأهمّها: أنّ القرآن الكريم يخاطب الناس جميعاً في آيات كثيرة بقوله ﷻ: "يا أيّها الناس" أو "يا بني آدم"، ويرى هدايته شاملةً لجميع البشر الناس والعالمين.

[انظر: سورة البقرة: 21؛ سورة الأعراف: 26 - 28 و31 و35؛ سورة البقرة: 185 - 187؛ سورة الأنعام: 90]

كما يردّ على هؤلاء بأنّ القبول بإبعاد مبادئ الدين وتعاليمه عن التدخّل في شؤون المجتمع معناه فسح المجال أمام كلّ ما من شأنه إضعاف الحصانة الإيمانية في المجتمع؛ باعتبار أنّ العلمانية لا تهتمّ بإنشاء منظومات تعليمية وتربوية وثقافية إيمانية صالحة للمجتمع، بل تجد في ذلك مخالفةً لسياساتها وصلاحياتها، وبذلك سيبقى الواقع العلماني يشجّع على الترويج للمنحرفين فكرياً وسلوكياً؛ بل ويسعى إلى أن يسند إليهم المناصب المؤثرة ويجعل منهم رموزاً مؤثّرة في المجتمع.

وبذلك أسهمت العلمانية في إضعاف المشاعر الدينية تدريجياً عند الأفراد؛ إذ أصبحت كلّ المنشآت الاجتماعية ضمن المجتمعات العلمانية بعيدة عن أيّ تأثيرات دينية.

ومما لا شكّ فيه أنّ للعامل الاجتماعي دوراً كبيراً وخطيراً في تكامل الإنسان أو انحطاطه؛ لأنّه من خلال هذا العامل يمكن للإنسان تحقيق وتلبية حقوقه الطبيعية بشكل صحيح، وبما يقوده إلى تحقيق تكامله المادي والمعنوي معاً، وتأدية واجباته والحصول على حقوقه في المجتمع.

وهنا يكمن أصل المشكلة والمتمثّل بتشخيص المبدأ الواقعي الذي يجب الاستناد إليه في تعيين الحقوق والواجبات؛ إذ ينبغي أن تكون تلك الحقوق متناسبة ومتناغمة مع الطبيعة

البشرية؛ باعتبار أنّ حقوق الإنسان الطبيعية هي كمالاته الذاتية الواقعية التي تحقق له السعادة الحقيقية في هذه الحياة وما بعدها.

وهذا ما يستلزم بالضرورة التعرّف على الرؤية الكونية المتعلقة بحقيقة الإنسان وفلسفة وجوده من المبدأ والمنتهى، وكذلك التعرّف على الأيديولوجيا العملية الأخلاقية والاجتماعية المترتبة على هذه الرؤية، والتي ترسم له الطريق فيما ينبغي أن يسلكه الإنسان أو يتركه لبلوغ كماله وسعادته.

ومن الواضح أنّ من يؤمن لنا مثل تلك الرؤية الواقعية النظرية منها والعملية وبنحو تفصيلي - وهو الأهم - هو الدين الإلهي المنزل من عند الحكيم العليم، والمطابق في مبادئه للمنهج العقلي البرهاني.

ولا شكّ في أنّ خالق الإنسان هو الأعلم بما ينفعه ويضرّه: ﴿أَلَا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ وَهُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ﴾ [سورة الملك: 14]؟

ومن أجل ذلك كلّه كان الدين الإسلامي هو ما يلبي ذلك، سواء في الجانب النظري المتمثل بالرؤية الكونية والعقدية، أو في الجانب العملي المتمثل بالشرعية الإسلامية الغراء بشقيها الفردي والاجتماعي، والتي هي مصدر التشريع الخاتم الذي يضمن لنا جميع الحقوق والواجبات المتعلقة بالإنسان في هذه الحياة الدنيا.

الخاتمة

نستخلص ممّا سبق عرضه ما يأتي:

- 1- المقصود من التوجّه العلماني في المجتمع الإسلامي هو أيّ توجّه فكري يهدف إلى فصل قيم الدين وتشريعاته عن إدارة المجتمع.
- 2- هنالك مستويات متعدّدة من العلمانية، بعضها علمانية شاملة لكلّ جوانب الحياة؛ ولذا فهي متطرّفة معادية لأصل الدين، فهؤلاء ليسوا ضدّ الشريعة فحسب، بل ضدّ العقيدة وجميع المظاهر الدينية؛ وبعضها علمانية جزئية، تحصر تعاليم الدين بالجوانب الفردية والعبادية المحضة؛ ولذا فهي معتدلة تحاول أن تتماهى مع مظاهر الدين، كما هو الحال في علمانية كثير من البلدان الإسلامية.
- 3- أنّ هنالك عدّة توجّهات للعلمانية في المجتمع المسلم في عصرنا الحاضر، لكنّها كلّها تلتقي بنقطة جوهرية واحدة وهي عدم السماح للدين بالتدخل بالمسائل الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، مع الاختلاف في تبرير ذلك الموقف.
- 4- أنّ العوامل التي ساعدت على انتقال العلمانية للمجتمعات الإسلامية تمثّلت بتزامن نهضة أوربّا مع بروز العلمانية، ممّا نتج عنه الإعجاب بالعلمانية والانبهار بها، وتخلّف المجتمعات الإسلامية، ودور الاستعمار العسكري الغربي وما أعقبه من سقوط الدولة العثمانية، والهزيمة النفسية لدى المسلمين الناشئة عن كلّ تلك العوامل السابقة وكذلك الغزو الفكري الغربي المتعدّد الأشكال للمجتمعات الإسلامية.
- 5- عمل كلّ من الاستشراق والتبشير وكذلك البعثات العلمية ورؤاد الفكر العلماني والأحزاب والمنظّمات العلمانية كوسائل ومراكز لنقل ونشر العلمانية في المجتمعات الإسلامية، وكان لهذه العوامل الأثر الأكبر في نشر العلمانية وترويجها في المجتمعات الإسلامية.
- 6- دعوى "أنّ النموذج العلماني في إدارة المجتمع هو مشروع متجدّد النجاح ولذا ينبغي استنساخ تجربته في مجتمعاتنا المعاصرة" هي دعوى غير صحيحة أو دقيقة باعتراف كبار علماء الحضارة ومؤرّخيها من أصحاب هذه التجربة في الغرب.
- 7- الغرب لم يتطوّر بالعلمانية، بل تطوّر بالتقنية وبوعي الشعوب بمسؤولية كلّ فرد تجاه وطنه، وهو ما تفتقده الكثير الشعوب الإسلامية؛ نتيجة وجود الاستبداد السياسي والأمية المتفشية، ومن السفاهة أن يتّهم الإسلام ويعزى إليه ظلم حكام المسلمين، بينما هذه الدول

وهؤلاء الحكم وأنظمتهم يحكمون أصلاً بالقوانين العلمانية.

8- أنّ السبب في فشل كلّ التجارب العلمانية في واقع مجتمعاتنا الإسلامية المعاصرة منشؤه الأساسي أنّ كلّ الحلول الخارجية لا تعالج الأزمات الذاتية ولا تتلاءم مع ثقافة المجتمع.

9- لا بدّ في تحديد موقف الدين من العلمانية بالرجوع في تشخيص ذلك إلى نصوص ذلك الدين الأصيلة وتعاليمه؛ لاستجلاء نظرياته وتصوراته من الداخل، وليس من الصحيح الرجوع إلى الواقع الحالي لأتباعه أو تقليد تقييم الآخرين.

10- أنّ الفصل بين الحاجة إلى تعاليم الدين في الأمور الشخصية والفردية وعدم الحاجة إلى تعاليم الدين في الأمور الاجتماعية لا يوجد له مسوّغ عقلي؛ لأنّه ممّا يأباه العقل بحكمه وجوب مراعاة مصلحة الناس والنصوص الدينية تؤيّد حكم العقل أيضًا.

11- أنّ العلمانية لا تهتمّ بإنشاء مجتمع متديّن من خلال منظوماتها التعليمية والتربوية، بل تجد أنّ ذلك مخالف لسياساتها وصلحياتها.

قائمة المصادر

القرآن الكريم

الكتاب المقدس

أحمد فرج، جذور العلمانية (الجذور التاريخية للصراع بين العلمانية والإسلامية في مصر منذ البداية وحتى عام 1948)، دار الوفاء للطباعة والنشر، 1985م.

أحمد مختار عمر، معجم اللغة العربية المعاصر، عالم الكتب، ط 1، 2008م.

إبراهيم مصطفى، أحمد الزيات، حامد عبد القادر محمد النجار، المعجم الوسيط، دار الدعوة، بيروت.

ابن نبي، مالك، تأملات، دار الفكر، دمشق.

الأحسائي، ابن أبي الجمهور، عوالي اللئالي العزيزية في الأحاديث الدينية، تحقيق: آقا مجتبي العراقي، قم، ط 1، 1404هـ.

التل، عبد الله، جذور البلاء، المكتب الإسلامي، بيروت، ط 2، 1408هـ.

التميمي الأمدي، عبد الواحد بن محمد، غرر الحكم ودرر الكلم، تحقيق: سيد مهدي رجائي، قم، دار الكتاب الإسلامي، 1410هـ.

الحميري، أبو العباس، قرب الإسناد، تحقيق: مؤسسة آل البيت للإحياء التراث، قم، ط 1، 1413هـ.

الحوالي، سفر بن عبد الرحمن، العلمانية (نشأتها وتطورها وآثارها في الحياة الإسلامية المعاصرة)، مطابع جامعة أم القرى، ط 1، 1402هـ.

الغزالي، محمد، مئة سؤال من الإسلام، المقطع للنشر والتوزيع، القاهرة، ط 5، 2004م.

الكليني، محمد بن يعقوب بن إسحاق، الأصول من الكافي، صححه وعلّق عليه: علي أكبر الغفاري، دار الكتب الإسلامية، طهران، ط 3، 1388ش.

المسيري، عبد الوهاب، العلمانية الجزئية والعلمانية الشاملة، دار الشروق، القاهرة، ط 1، 1423هـ.

المسيري، عبد الوهاب، العلمانية تحت المجهر، دار الفكر، بيروت ودمشق، ط 1، 1421هـ.

الميداني، عبد الرحمن حَبَنَكَة، كواشف زيوف، دار القلم، دمشق، ط 2، 1412هـ.

تينر، براين، علم الاجتماع والإسلام.. دراسة نقدية لفكر ماكس فيبر، ترجمة أبو بكر أحمد باقادر، دار القلم، بيروت، 1987م.

جرونيباوم، جوستاف، حضارة الإسلام، ترجمة: عبد العزيز جاويد، مكتبة مصر، القاهرة.

جوادي آملي، عبد الله، العلمانية.. دراسة في الأسس والمرتكزات الفكرية، ترجمة: داخل الحمداني، مركز الإمام الحسين عليه السلام لترميم المخطوطات ورعاية الباحثين، العتبة الحسينية المقدسة، ط 1، 1422هـ.

رسل، برتراند، تاريخ الفلسفة الغربية، ترجمة: محمد فتحي الشنيطي، دار الهلال، مصر.

شمس الدين، محمد مهدي، العلمانية.. تحليل ونقد، المؤسسة الدولية للدراسات والنشر، بيروت، ط 3، 1996م.

عبد الرحمن حسن حنكة، أجنحة المكر الثلاثة، دار القلم، دمشق، ط 8، 2000م.

لوبون، غوستاف، حضارة العرب، ترجمة: عادل زعيتر، مؤسسة هنداوي، المملكة المتحدة، 2013م.

مجلة الدليل، مؤسسة الدليل للدراسات والبحوث، العدد الثالث، كربلاء المقدسة، 2017م.

محمد قطب، مذاهب فكرية معاصرة، دار الشروق، القاهرة، ط 9، 2001م.

محمود حيدر، ما بعد العلمانية.. مقارنة تحليلية نقدية لمنشأ المفهوم ومآلاته، مركز الدراسات الاستراتيجية، العتبة العباسية المقدسة، ط 1، 1440هـ.

هونكه، زيغريد، شمس العرب تسطع على الغرب (أثر الحضارة العربية في أوربا)، ترجمة: فاروق بيضون وكمال دسوقي، دار الأفاق الجديدة، بيروت، ط 9، 1991م.

Ernest Renan, L'Islamisme et la science, conférence faite à la Sorbonne, le 27- mars 1883

Calmann-Lévy 1883